

يوسف الفيلاي
باحث في القانون العام

تأملات في المجلس الأعلى للأمن المغربي



الطبعة الأولى

2025

الفهرس	
01	المقدمة
17	المبحث الأول: المجلس الأعلى للأمن المغربي في ضوء التجارب المقارنة.
17	المطلب الأول: دراسة مقارنة بين نماذج من تجارب مجالس الأمن القومي للدول.
17	الفقرة الأولى: دور مجلس الأمن الدولي في بلورة ضوابط منهجية لعمل مجالس الأمن القومي للدول.
21	الفقرة الثانية: أوجه الاختلاف والتشابه بين مجالس الأمن القومي للدول.
59	المطلب الثاني: الأسس المرجعية المؤطرة لنشاط مجالس الأمن القومي للدول.
59	الفقرة الأولى: الالتزامات الدولية في الإعلانات والمواثيق الدولية وقرارات وتوصيات مجلس الأمن الدولي.
68	الفقرة الثانية: المراكز الدستورية والمنطلقات القانونية المؤطرة لنشاط المجلس الأعلى للأمن.
91	المبحث الثاني: دراسة تحليلية للوضعية الدستورية للمجلس الأعلى للأمن المغربي.
92	المطلب الأول: المجلس الأعلى للأمن بين منطق الاستلزام الخارجي والخصوصية الوطنية.
92	الفقرة الأولى: محددات استلزام المجلس الأعلى للأمن من المجالس الأمنية المقارنة ومميزاته.
101	الفقرة الثانية: قراءة في وضعية المجلس الأعلى للأمن في ضوء دستور 2011.
146	المطلب الثاني: سيناريو إحداث المجلس الأعلى للأمن وتصور افتراضي لنظامه الداخلي.
146	الفقرة الأولى: سيناريو إحداث المجلس وتنصيب أعضائه.
152	الفقرة الثانية: تصور افتراضي لمقتضيات مشروع النظام الداخلي للمجلس.
165	المبحث الثالث: رصد للمبادرات الإستراتيجية والممارسات المؤسسية الممهدة لنشأة المجلس الأعلى للأمن المغربي.
166	المطلب الأول: الإستراتيجيات الأمنية المغربية ومحاولة مأسسة الحكامة الأمنية الجيدة.
166	الفقرة الأولى: محددات الإستراتيجيات الأمنية المغربية ومميزاتها.
183	الفقرة الثانية: محاولة مأسسة الحكامة الأمنية الجيدة – المديرية العامة للأمن الوطني نموذجا
213	المطلب الثاني: تدبير حالات الأزمات من طرف المؤسسة الملكية.
214	الفقرة الأولى: آليات تدبير حالات الأزمات في عهد الملك الراحل الحسن الثاني.
223	الفقرة الثانية: آليات تدبير حالات الأزمات في عهد الملك محمد السادس.
249	الخاتمة
258	لائحة المراجع
278	الفهرس



يوسف الفيلالي
باحث في القانون العام

خلاصة المؤلف

يروم هذا المؤلف إلى أن يكون محاولة للتفكير والتأمل في نماذج لهيئات الأمن القومي المقارنة، وتقديم تصورات دقيقة من أجل المساهمة في البناء المفاهيمي للأمن، وتعميق المعرفة بالقواعد والمعايير النازمة لمنظومة الأمن القومي للمملكة المغربية.

ومن هنا، يشكل إحداث المجلس الأعلى للأمن واجبا دستوريا، وخيارا ديمقراطيا ملحا في التحديد الدقيق لمذلول الأمن القومي للدولة، ولإستراتيجيتها الأمنية على المستويين الداخلي والخارجي، وإرساء قواعد موحدة لضوابط الحكامة الأمنية الجيدة، وسبيلا منهجيا لتحديد طرق تدبير حالات الأزمات، وذلك لإعادة عقلنة الأفكار، وترتيب الفرضيات، وضمان صدقية الاستنتاجات، لأجل بلورة رؤى متقاطعة ومتكاملة بشأن منطلقات تدبير الشأن الأمني ومحدداته، وذلك في تئمين مسار البناء الديمقراطي لصرح دولة القانون والمؤسسات، وبالتنزيل الفعلي والواقعي للمقاربة التشاركية، كخيار إستراتيجي لا محيد عنها في إقرار أهداف إستراتيجيات الأمن الشامل.

وعليه، توصي الدراسة الباحثات والباحثين في العلوم القانونية بأهمية الاهتمام بموضوع هيئات الأمن القومي، بغية سد النقص المعرفي حولها، وبناء رؤى علمية استشرافية لأفاقها، في نطاق الحقل المعرفي للعلوم الأمنية، بما يؤهل المشرعين، والخبراء، والممارسين، لتنظيم وتسيير تلك المجالس بكيفية متناسقة مع متركزات المرجعيات الوطنية والكونية المؤطرة لها.

كما توصي بأن إرساء أسس السلام والأمن الدوليين القائمين على تعزيز أدوار هيئات الأمن القومي للدول، وتثبيت سمو الدستور وسيادة القانون، وترسيخ ديمقراطية المؤسسات، لن تكون كافية، إلا بالحرص كذلك على تغيير العقليات، والرهان على البناء الإنساني المتكامل، بتوطيد أسس التنشئة السليمة، فترجمة فعلية ثقافة حقوق الإنسان وحياته في جوهرها، هي تجسيد حقيقي لتصرفاتنا وسلوكياتنا المستمدة من تنشئتنا الاجتماعية والثقافية والسياسية.